نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

السياسات السليمة تحد من أثر الأزمة على منطقة الشرق الأوسط

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١١ أكتوبر ٢٠٠٩

- البلدان المصدِّرة للنفط تعتمد على الاحتياطيات الكبيرة لتخفيف آثار الأزمة
- البلدان المستوردة للنفط لم تتأثر إلا بشكل طفيف؛ ويرجح كذلك خفوت التعافي فيها
- على البلدان دعم الطلب المحلي، مع إبقاء الدين العام عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها

تضررت البلدان المصدِّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصورة مباشرة من الأزمة المالية العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والتوقف في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، ولكن الإنفاق الحكومي المعاكس لاتجاهات الدورة الاقتصادية خفف من التداعيات، طبقا لما ورد في التنبؤات الإقليمية الجديدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وصرح السيد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي في صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر صحفي عقد في دبي، قائلا إن انخفاض إنتاج النفط أسفر عن انخفاض بنسبة ٣,٥% في إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما واصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نموه، رغم تراجعه إلى ٣,٢%. ومن المتوقع أن ينتعش إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي ليصل إلى ٤% تقريبا في عام ٢٠١٠.

وفي الاجتماع الإعلامي الذي ركز على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وأفغانستان أوضح السيد أحمد أن البلدان المستوردة للنفط كانت أقل تعرضا لأثر التباطؤ الاقتصادي بفضل ضعف اندماجها في أسواق رأس المال العالمية ومحدودية انكشاف النظام المصرفي لديها للمنتجات المالية المهيكلة، وصغر قاعدة صناعاتها التحويلية. ولكن إذا كان هبوط النشاط الاقتصادي في هذه البلدان معتدلا، فإن الانتعاش الذي ستشهده سيكون بالمثل متواضعا.

توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %)

	٢٠٠٧	تقديرات ٢٠٠٨	توقعات ٢٠٠٩	توقعات ٢٠١٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٦,٠	٤,٨	٢,٢	٤,٠
البلدان المصدِّرة للنفط[١]	**٦,٠**	**٤,٦**	**١,٤**	**٤,١**
النفط	١,٩	١,٥	٣,٥–	٤,٤
غير النفط	٧,٧	٥,٤	٣,٢	٣,٩
مجلس التعاون الخليجي	٥,٠	٦,٤	٠,٧	٥,٢
النفط	٠,٩	٥,٨	٥,٢–	٥,٥
غير النفط	٧,٠	٦,٦	٣,٢	٤,٤
البلدان المستوردة للنفط[٢]	**٥,٩**	**٥,٠**	**٣,٦**	**٣,٨**

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تتألف من الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[٢] تتألف من أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

البلدان المصدِّرة للنفط تتحمل الصدمة

يقسم *تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* بلدان المنطقة إلى فئتين، هما البلدان المصدِّرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط.

وتتضمن البلدان المصدِّرة للنفط دول مجلس التعاون الخليجي الست – البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – والجزائر وإيران والعراق وليبيا والسودان واليمن. وتسهم هذه البلدان كمجموعة بنسبة ٦٥% من احتياطيات النفط العالمي و ٤٥% من احتياطيات الغاز الطبيعي.

ومع الهبوط الكبير في أسعار النفط من ذروة تجاوزت ١٢٠ دولارا أمريكيا للبرميل في صيف ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٠ دولارا للبرميل في بداية عام ٢٠٠٩ – وما أعقبها من تخفيضات في الإنتاج، تضررت البلدان المصدِّرة للنفط (وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي) بشدة.

واعتمادا على الاحتياطيات الكبيرة التي تجمعت قبل الأزمة، تحركت حكومات هذه الاقتصادات لمواجهة الأزمة بانتهاج سياسات توسعية على مستوى المالية العامة وتوفير دعم السيولة لقطاعاتها المالية، مما أسهم في احتواء تأثير الأزمة على الاقتصاد ككل. وقد ساعدت هذه السياسات كذلك في الحفاظ على مستويات الواردات المرتفعة نسبيا أثناء الأزمة، مما أسهم بدوره في التخفيف من حدة الهبوط الاقتصادي العالمي. وترتب على ذلك انخفاض فائض الحساب الجاري في هذه البلدان بنحو ٣٥٠ مليار دولار (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

انكماش رصيد الحساب الجاري

أدى انخفاض أسعار النفط واقترانه بسياسات المالية العامة التوسعية إلى هبوط فوائض الحساب الجاري في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدِّرة للنفط.

(رصيد الحساب الجاري، بمليارات الدولارات الأمريكية)

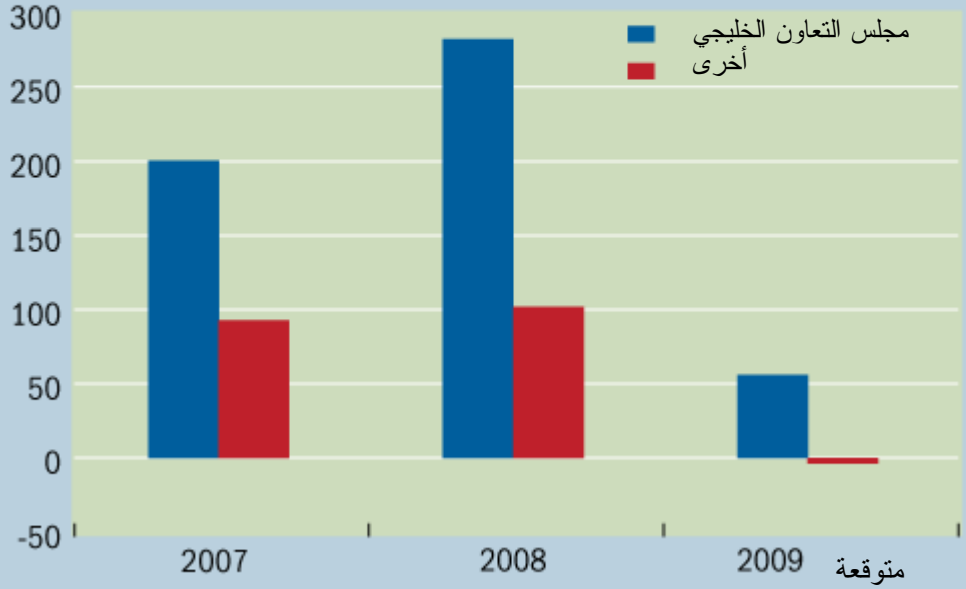

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومع ارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش المنتظر في الطلب العالمي، يُتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية فتسمح للبلدان المصدِّرة للنفط بإعادة بناء أرصدة احتياطياتها الدولية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، مما سيسهم بدوره في وضع الأساس اللازم للحفاظ على مستوى الإنفاق العام. ومع التوقعات بزيادة حصة مجلس التعاون الخليجي من الواردات العالمية من ٢,٧% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٢% في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، يتوقع أن يظل إسهام المنطقة في الطلب العالمي قويا.

وبينما لم تكن معظم البنوك في المنطقة معرضة لمخاطر الأصول السامة، إلا أنها تضررت من انهيار أسواق الأصول المحلية وسحب الأرصدة بالنقد الأجنبي. غير أن اتخاذ الإجراءات الفورية والقوية على مستوى السياسات أدى إلى احتواء هذه التداعيات.

البلدان المستوردة للنفط يتوقع أن تشهد تعافيا بطيئا

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان– وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس – فقد كانت أقل تعرضا لأثر التباطؤ الاقتصادي مقارنة بالعديد من الأسواق الصاعدة الأخرى، نظرا لضعف اندماجها في أسواق رأس المال العالمية ونتيجة للآثار الانتشارية الإيجابية المتولدة عن زيادة الإنفاق العام في البلدان المصدِّرة للنفط في المنطقة. وقد تحركت هذه البلدان أيضا لمواجهة الأزمة بانتهاج السياسات الملائمة المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، وإن كانت على نطاق محدود أكثر.

وكان انخفاض الإيرادات المحصلة من الخارج هو القناة الأساسية لانتقال آثار التباطؤ العالمي (الرسم البياني ٢). وكانت إيرادات الصادرات السلعية والاستثمار الأجنبي المباشر هي لأشد تضررا، ويتوقع أن تتراجع بنسبة ١٦% و٣٢% على الترتيب في عام ٢٠٠٩. وقد انخفضت كذلك إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، وإن لم يكن بنفس القدر.

الرسم البياني ٢

انخفاض الإيرادات من الخارج

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، تبدت الأزمة في انخفاض الإيرادات من الخارج، مع تعرض الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر للانخفاضات الأكثر حدة.

(الإيرادات الخارجية، بمليارات الدولارات الأمريكية)[١]

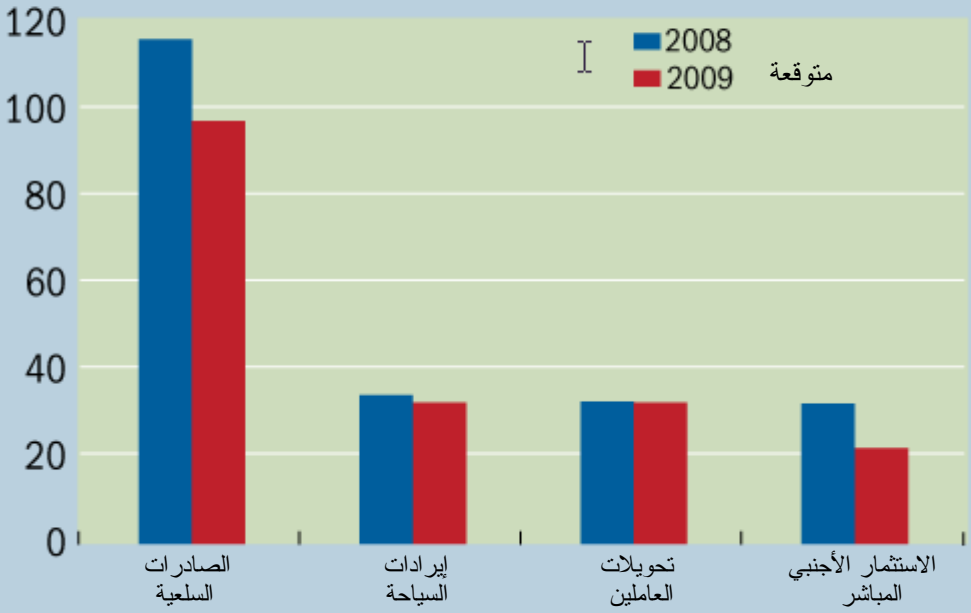

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] باستثناء أفغانستان وجيبوتي. إيرادات السياحة أيضا تستبعَد منها باكستان.

وكانت البلدان المغاربية المستوردة للنفط (موريتانيا والمغرب وتونس) شديدة التعرض لمخاطر التباطؤ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ــ شريكها الأساسي في التجارة وتحويلات العاملين. غير أن موسم الحصاد الاستثنائي الذي شهدته المملكة المغربية أدى إلى تخفيف أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على الناتج الكلي.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط من ٥,٠% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦% في عام ٢٠٠٩. وفي المستقبل، يُتوقع أن يظل ثابتا نسبيا في عام ٢٠١٠، مما يرجع في الأساس للتعافي الاقتصادي البطيء في الاقتصادات المتقدمة الشريكة والنطاق الضيق لانتهاج سياسات أخرى معاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

تحديات السياسة

بالنسبة لمجموعة ***البلدان المصدِّرة للنفط***، كشفت الأزمة عن بعض أوجه القصور في القطاع المالي في المنطقة، أبرزها ضعف نظم إدارة المخاطر والإفراط في الرفع المالي للمؤسسات. وفي المرحلة المقبلة، سوف تظل التدابير الرامية إلى تقوية التنظيم والرقابة الماليين – والتي يجري استحداثهما في بعض البلدان بالفعل – عنصرا بالغ الأهمية.

وستكون مواصلة الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا للمساعدة على تحقيق إمكانات هذه الاقتصادات. وسيتعين على الحكومات أيضا الشروع في وضع استراتيجيات لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي قدمته أثناء الأزمة لتخفيف حدة آثارها.

وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية – بما يشمله من تنويع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك – وكذلك جهود تحسين مناخ الأعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

وبالنسبة ***للبلدان المستوردة للنفط***، تؤدي مستويات الدين المرتفعة إلى تقليص الحيز المتاح للتنشيط المالي، كما أن مجال التيسير النقدي سوف يخضع لقيود الزيادة المنتظرة في أسعار الفائدة العالمية مقارنة بمستوياتها الحالية المنخفضة بالمقاييس التاريخية. وبالتالي سوف يتعين على صانعي السياسات التركيز بدرجة أكبر على إصلاحات جانب العرض التي ستسهم في تعزيز نشاط القطاع الخاص وفرص العمل به، وتعزيز المنافسة. وفي البلدان التي لا تأخذ بنظم أسعار الصرف الثابتة، سيكون من شأن زيادة مرونة أسعار الصرف تيسير تحقيق هذه الأهداف.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.